خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وأثره على حرية حركة المهاجرين: قراءة في السيناريوهات

Britain's Exit from the European Union and its Impact on the Freedom of Movement of Migrants: a Reading in the scenario

الدكتور/ سفيان جبران [1،2،3]
[1] **جامعة وهران 2، (الجزائر)**
[2] **مخبر إشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية، جامعة ورقلة**
[3] **المؤلف المراسل:** djebrane1990@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/30 **تاريخ القبول للنشر:** 2020/11/29 **تاريخ النشر:** 2020/12/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ فاطمة فارز (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

ملخّص:

كانت الهجرة موضوعا بارزا خلال مناقشات الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فمع تطور المفاوضات، والكشف عن الشروط التي بموجبها يمكن للمهاجرين الدخول إلى المملكة المتحدة والبقاء فيها، وكذلك بالنسبة للمواطنين البريطانيين والتنقل داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيعكس التأثير الحقيقي على حركة الهجرة والمهاجرين، ستحاول هذه الورقة استعراض دواعي وخلفيات وشروط الانسحاب، وكذا تحليل وقراءة في عدد من السيناريوهات والاحتمالات التي من شأنها أن تحكم العلاقة بين الجانبين، ومدى تأثير ذلك مستقبلا على حرية حركة المهاجرين.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا؛ الاتحاد الأوروبي؛ الهجرة؛ المهاجرين.

Abstract:

The theme of Migration has been a major focus during the "Brexit" discussions, when the stockholder , with the evolving of negotiations, have seriously addressed the issue by revealing a new set of requirements for entry or residence in britain. Hence, the discussion has examined also other issues related to british citizen's mobility within the EU countries and their influence on migrants and migration movements.

This paper aims to review the causes and background for the Brexit itself, and therefore it analyses the different scenarios and possible outcomes that determine the future relationship between EU and Britain, as well as the impact of the whole process on the migrants movement.

***Key words**: Britain; European Union; Immigration; emmigrants.*

مقدّمة:

لعبت الهجرة دورا محوريا في مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقد كان الارتفاع الأخير في معدلات الهجرة أحد الحجج الحاسمة للتصويت على انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فمن بين أحد أهداف مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي هو إعادة تشكيل نظام الهجرة في المملكة المتحدة، ويمكن القول أن الهجرة في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستبدو مختلفة تماما بمجرد مغادرة المملكة المتحدة الكتلة الأوروبية، وسيكون من نتائج اتفاقية الانسحاب في المملكة المتحدة وأي أحكام تتعلق بالتنقل آثارا كبيرة على الشراكات الأوروبية.

قام المفاوضون من كلا الجانبين بتحديد الوضع القانوني لأكثر من 3 ملايين مواطن أوروبي يعيشون بالفعل في المملكة المتحدة وحوالي مليون مواطن بريطاني يعيشون في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، كما يبدو كذلك أن هذه المفاوضات قد تم حلها تقريبا وستسمح بشكل أساسي للمهاجرين الحاليين بالتسجيل وتسوية وضع الإقامة الدائمة.

لن تخضع المملكة المتحدة بعد ذلك لقواعد الاتحاد الأوروبي بشأن حرية حركة الأشخاص، وذلك بعد الانتهاء من عمليات الانسحاب بصفة نهائية، بحيث ستكون حرة في إنشاء نظام الهجرة الخاص بها، الأمر الذي سينعكس على العلاقة المستقبلية بين طرفي المعادلة، وذلك بالبحث عن أفضل المخارج والسيناريوهات التي تعود على كلاهما بأقل الخسائر وبفائدة أكبر للجانبين.

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف سيؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على حرية حركة الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية يستدعي تبني مجموعة من المناهج والمقاربات التي تساعد على التقرب من الموضوع محل الدراسة والكشف عن العلاقات السببية ولعل من المناهج المستخدمة: المنهج الوصفي والتحليلي، منهج تحليل المضمون، أما عن المقاربات فقد استعنا بالاقتراب الاقتصادي والنسقي، إضافة إلى الاستعانة بالمدخل التنبئي الاستطلاعي للسيناريوهات المحتملة لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتأثير ذلك على حركة تنقل المهاجرين على كلا الطرفين.

وعليه تمّ تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- ✓ **خلفيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي.**
- ✓ **تأثير استخدام المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوربي على المهاجرين.**
- ✓ **السيناريوهات والخيارات المحتملة بشأن سياسة الهجرة المستقبلية بعد Brexit.**

1. خلفيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي:

أدى التصويت على خروج بريطانيا (Brexit) وهي اختصار لكلمة British exit من الاتحاد الأوروبي في 23 جوان 2016 إلى تأثير عميق ليس فقط على بريطانيا نفسها، ولكن أيضا على الدول السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي بحيث بلغت نسبة التصويت على خروج بريطانيا 52٪ (Bijsmans. P, Charlotte. G, Leruth B, 2017, P.01).

يعود تاريخ الدعوة بالاستفتاء على العضوية إلى التصديق على معاهدة ماستريخت ،عندما أصبح انشقاق حزب المحافظين حول قضية أوروبا مترسخا في خضم مخاوف من أن تؤدي العملة الموحدة إلى تطوير الاتحاد الأوروبي، لطالما كانت النظرة إلى أوروبا على أنها "تهديد" للمملكة المتحدة وهي الأخرى المهمة التي بنيت ضدها الهوية البريطانية، كما ساهمت أزمتا اليورو واللاجئين في تسييس التكامل الأوروبي والتعبئة المتزايدة للحركات الأوروبية التي تتخطى الحدود الوطنية والتي تزايدت في أعقاب الاستفتاء والتخوف بشأن ما يسمى بالعدوى إلى بلدان أخرى (.Bijsmans. P, Charlotte. G, Leruth B, 2017, P.02).

فالتصويت لصالح "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" وضع حدًا لمدة 24 عاما من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي كواحدة من الدول المؤسسة لها، أعلن رئيس الوزراء البريطاني آنذاك **ديفيد كاميرون** David Cameron لأول مرة عن إجراء الاستفتاء في جانفي 2013، بشرط أن يفوز حزب المحافظين في الانتخابات العامة في عام 2015 (Piotr C, 2017, P.68).

يعتبر موضوع الهجرة من المواضيع البارزة في الخطاب العام للمملكة المتحدة الحديثة، وخاصة خطاب "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" منذ عام 2013، حيث تعدى على قضايا السيادة الوطنية والديمقراطية والازدهار الاقتصادي، ويتبين من أن خطاب بريطانيا حول الهجرة هو إلى حد كبير خطاب عدم اليقين والقلق المتزايد، وكذلك كره الأجانب والكراهية التي تنطوي على تمييز ذاتي قوي.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل بعض الخطابات السياسية والإعلامية للدولة، بما في ذلك خطابات ديفيد كاميرون David Cameron ونيجل فاراج Nigel Farage.

لا يتم التعامل مع مواضيع الهجرة ومناهضة المهاجرين في خطاب المملكة المتحدة لعام 2013 بمعزل عن الموضوع العام لسيادة بريطانيا وديمقراطيتها، يهيمن على هذا الموضوع أولئك الذين يعلنون عدم رضاهم عما يعتبرونه نتائج سلبية لعضوية الاتحاد الأوروبي لحريات المملكة المتحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يتناول ديفيد كاميرون David Cameron قضايا السيادة والديمقراطية بالتفصيل خلال خطابه في بلومبرج Bloomberg، حيث يقيم علاقة واضحة بين الهوية والسياسة الخارجية(Piotr C,2017,P.67)، وذلك من خلال تصريحه "أعرف أن المملكة المتحدة ينظر إليها أحيانًا على أنها عضو جدلي في التفكير في عائلة الدول الأوروبية، وصحيح أن جغرافيتنا شكّلت علم نفسنا، لدينا طابع أمة جزرية - مستقلة، صريحة، عاطفية في الدفاع عن سيادتنا، لا يمكننا تغيير هذه الحسية البريطانية أكثر... وبسبب هذه الحساسية، نأتي إلى الاتحاد الأوروبي بإطار فكري أكثر عملي من العاطفي، بالنسبة لنا يعتبر الاتحاد الأوروبي وسيلة لتحقيق غاية - الرخاء والاستقرار ومرسى الحرية والديمقراطية داخل أوروبا

وخارجها - وليس هدفاً بحد ذاته" (the new stateman, 2013, https://www.newstatesman.com/politics/2013/01/david-camerons-speech-eu-full-text)

ويواصل حديثه بخصوص ذلك أن "هناك فجوة بين الاتحاد الأوروبي ومواطنيه والتي نمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، والذي يمثل عدم وجود مساءلة وموافقة ديمقراطية يشعر بها بشكل خاص في بريطانيا"، ويؤكد بالمثل أن: "هناك إحباط متزايد من أن ينظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شيء يتم فعله للناس بدلا من التصرف نيابة عنهم".

وأن "الموافقة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي في بريطانيا أصبحت ضعيفة الآن"، وهذا يؤدي به إلى "الاستنتاج بأننا بحاجة إلى أن يكون هناك دور أكبر وأكثر أهمية للبرلمانات الوطنية، لا توجد في رأيي عروض تجريبية أوروبية واحدة، إن البرلمانات الوطنية ستبقى المصدر الحقيقي للشرعية الديمقراطية الحقيقية والمساءلة في الاتحاد الأوروبي" (the new stateman, 2013, https://www.newstatesman.com/politics/2013/01/david-camerons-speech-eu-full-text)

تظهر هذه المقتطفات أن كاميرون يدافع عن الاستثنائية البريطانية وينفذ تمييزا سياسيا بالرجوع إلى بلد "مستقل" و"صريح"، ويرفض فكرة "التعددية الأوروبية الموحدة" (الذات الأوروبية)، ويعطي الأولوية للبرلمانات الوطنية، وبالتالي يمنح الأولوية للذات "الوطنية" ويرفض الإحساس المشترك بالهوية الأوروبية.

فبذلك، فإنه يؤكد على ما يبدو ملاحظة **ماركوسين** وزملاؤه Marcussen et al بأن "المفاهيم الأنجلوساكسونية الكلاسيكية للنظام السياسي تؤكد على الديمقراطية البرلمانية والسيادة الخارجية"، وأنه "لا يوجد مجال كبير لـ" أوروبا "أو "الأوروبيون" في الفضاء السياسي البريطاني"، وهذا يعني ضمنا أن أي عمل يؤدي لمصلحة "أوروبا" من المحتمل أن يكون ضد بريطانيا ويمكن اعتباره تهديدا (Todd. J,2015,P.84).

باختصار ترتبط بريطانيا العظمى بالمثل الديمقراطية من خلال وصفها بأنها "أقدم المجتمعات الديمقراطية وأكثرها عراقة"، وفي المقابل يتم تأطير أوروبا القارية كتهديد "للتاريخ الدستوري الوطني [البريطاني]" ومبادئ الحرية والديمقراطية، يوفر هذا الترتيب المفاهيمي أساسا إيديولوجيا قويا لجميع قضايا السياسة بما في ذلك مسألة الهجرة، ومن المثير للاهتمام أن **نايجل فراج** Nigel Farage يستخدم بشكل ملحوظ صورا مماثلة وحججًا تستند إلى الهوية لرئيس الوزراء كاميرون، والمحافظين في بناء قضيته الصعبة تجاه اليورو مثل: دفيد كاميرون، يدعي Farage أن المملكة المتحدة مختلفة بسبب جغرافيتها بحيث يصرح "الحقيقة أننا لا ننتمي إلى الاتحاد الأوروبي... بريطانيا مختلفة...إن موقعنا الجغرافي يميزنا... تاريخنا يفصل بيننا... إن مؤسساتنا التي أنتجها هذا التاريخ قد جعلتنا نفرق... نحن نفكر بشكل مختلف، نحن نتصرف بطريقة مختلفة ....تعود جذور القانون العام إلى سبعة أو ثمانية أو تسعمائة عام، حقوق مدنية..." (Todd. J,2015 ,P.85).

ويؤكد Farage أيضا على أننا "نعلم أنه من خلال ترك الاتحاد فقط يمكننا استعادة السيطرة على حدودنا وبرلماننا وديمقراطيتنا وقدرتنا على التجارة بحرية مع الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم"، وبسبب افتقاره إلى السيطرة على الحدود [البريطانية]، فإنه يضع رابطا لموضوع الهجرة، مما يضعه في إطار قضية ملحة للغاية فدفيد كاميرون David Cameron يوظف الهوية والتمايز الثقافي لخدمة قضيته السياسية ولزيادة القوة الانتخابية للمملكة المتحدة وتحقيق خروج بريطاني من الاتحاد الأوروبي، كما أشار **نيومان** Neumann إلى أن "الاختلافات الثقافية أصبحت ذات صلة من قبل الفاعلين السياسيين لخدمة بعض القضايا السياسية (Todd J,2015,PP.85-86)، وفي ذات الإطار يصف Nigel Farage في خطاب حزبه أن الهجرة هي "أكبر مشكلة تواجه المملكة المتحدة" (The spectator ,2013, https://www.spectator.co.uk/coffeehouse/2013/09/nigelfaragesspeech-fulltext-and-audio/)

وفي الجدل البرلماني يشير **أندرو بيرسي** Andrew Percy إلى تأثير "التدفق غير المتحكم به للهجرة الأوروبية"، بينما ترى Priti Patel "أن قوانين الهجرة قد فرضت على بريطانيا ولم يكن لدينا قول " (Piotr C,2017,P.73).

كانت مسألة كيفية تأثير Brexit على الهجرة إلى المملكة المتحدة نقطة خلاف رئيسية بين أولئك الذين قادوا الحملة لمغادرة الاتحاد الأوروبي، ووعدوا بمستويات أقل من الهجرة وإدخال "نظام قائم على النقاط" مثل ما هو معمول به في استراليا لتنظيم تدفقات المهاجرين من دول الاتحاد الأوربي ،مع الحفاظ في نفس الوقت على الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وكذلك في الوقت نفسه لم يكن وضع مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون بالفعل في المملكة المتحدة موضوعًا رئيسيًا في النقاش، بحيث اقترح قادة حملة مغادرة الاتحاد الأوروبي أن مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين بالفعل في المملكة المتحدة سيتم منحهم نوعًا من تصريح الإقامة وسيحتفظون بمعظم حقوقهم الحالية (Vargas- 2016, P251 Silva.C,).

وبالمثل كان هناك القليل من القلق بشأن الوضع القانوني لمواطني المملكة المتحدة في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى والحجة القائلة بأن "الاتحاد الأوروبي سيكون ملزما بمنح حقوق التسوية الدائمة للبريطانيين الذين يعيشون في أيرلندا وأوروبا القارية*"، تشير مداولات ما بعد الاستفتاء إلى أن هذه القضايا أكثر تعقيدا بكثير مما تشير إليه الوعود والتأكيدات التي تم تقديمها خلال حملة الاستفتاء، فهناك شك كبير حول ما تعنيه في الواقع سياسة الهجرة المستقبلية للمملكة المتحدة وتأثيراتها على دول الاتحاد الأوربي، خاصة فيما يتعلق بمدى وفرة مواطني هذه الدول، وعليه فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يعني فرض ضوابط أكثر صرامة على هجرة مواطني الاتحاد الأوروبي (2016, P251 Vargas-Silva.C,).

ولكن حرية الحركة قد تظل غير متأثرة إلى حد كبير إذا اتبعت المملكة المتحدة نموذجًا مثل نموذج النرويج الذي ليس عضوا في الاتحاد الأوروبي ، وفي نفس الوقت لديه إمكانية الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي كجزء من المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، كما أوضحت مناقشة ما بعد الاستفتاء

أن مواطني "المهاجرين" الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون حاليا في المملكة المتحدة، ومواطني المملكة المتحدة الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ليس لديهم الحق التلقائي في التسوية الدائمة، وأن وضعهم القانوني سيعتمد على نتائج المفاوضات بين المملكة المتحدة وبقية الاتحاد الأوروبي.

2. تأثير استخدام المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوربي على المهاجرين:

لقد عملت بريطانيا على استغلال الفرصة التي أوجدتها معاهدة لشبونة للخروج من الاتحاد الأوروبي، علما أن قبل التغييرات التي أجرتها معاهدة لشبونة لم يكن من الممكن أن تغادر دولة ما من الاتحاد الأوروبي، في 29 مارس 2017 أرسلت **تيريزا ماي** Theresa May رسالة إلى رئيس المجلس الأوروبي **دونالد دوسك** Donald Dusk توضح رغبة بلدها في استخدام المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوربي للخروج من الاتحاد الأوروبي (Lehte. R, 2018, P.249).

ربما السؤال الأكثر أهمية في ظل التطورات الجديدة التي تعرفها دول الاتحاد الأوربي يكون حول قواعد وسياسات الهجرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هو إلى أي مدى ستستمر السياسات التي تتعامل مع مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يسعون للعيش، والعمل في المملكة المتحدة والمهاجرين البريطانيين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي في تشكيل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، أو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الفردية؟

وعليه ستحتاج المملكة المتحدة إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي للتفاوض على شروط العلاقة بينهما (المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي)، ولا شك في أن حرية حركة العمال ستكون على طاولة المناقشات، فمن الممكن أن توافق المملكة المتحدة على الاستمرار في السماح بحرية الحركة في مقابل الوصول إلى السوق الموحدة من خلال الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، في حالة عدم اشتمال العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على حرية الحركة، قد تكون اتفاقات الهجرة الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي المحددة بديلاً آخر (Lehte. R, 2018, P.250).

تلزم المادة 50 للاتحاد الأوروبي بمحاولة التفاوض على "اتفاق انسحاب" مع أي دولة ومنها بريطانيا، بحيث تشمل المادة 50 على "النقاط" المذكورة أدناه (Official Journal of the European Union, 26/10/2016):

- يجوز لأي دولة عضو أن تقرر الانسحاب من الاتحاد وفقاً للمتطلبات الدستورية الخاصة به،
- على الدولة العضو التي تقرر الانسحاب إخطار المجلس الأوروبي عن نيتها في ضوء المبادئ التوجيهية التي قدمها المجلس الأوروبي، ويتعين على الاتحاد التفاوض وإبرام اتفاق مع تلك الدولة مع تحديد ترتيبات لسحبه، والأخذ بعين الاعتبار إطار علاقته المستقبلية مع الاتحاد، يتم التفاوض على هذا الاتفاق وفقا للمادة 218 الفقرة 3 من معاهدة تشغيل الاتحاد الأوروبي، ويختتم المجلس نيابة عن الاتحاد، ويعمل بأغلبية مؤقتة بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي،

❖ تتوقف المعاهدات عن التقدم إلى الدولة المعنية من تاريخ بدء سريان اتفاق الانسحاب،أو في حالة إخفاق ذلك بعد عامين من الإخطار المشار إليه في الفقرة 2، ما لم يتمكن المجلس الأوروبي بالاتفاق مع الدولة العضو المعنية بالإجماع يقرر تمديد هذه الفترة،

❖ لأغراض الفقرتين 2 و3 لا يشارك عضو المجلس الأوروبي أو المجلس الذي يمثل الدولة العضو المنسوبة في مناقشات المجلس الأوروبي ،أو في القرارات المتعلقة به، يتم تحديد الأغلبية النهائية وفقا للمادة 238 (3) (ب) من معاهدة تشغيل الاتحاد الأوروبي،

❖ إذا طلبت الدولة التي سحبت من الاتحاد الانضمام مرة أخرى، يخضع طلبها للإجراءات وفقا للمادة 49.

انطلاقا مما تقدم، تبدأ عملية الانسحاب الرسمية بإشعار من الدولة العضو التي ترغب في الانسحاب إلى المجلس الأوروبي بإعلان عزمها على القيام بذلك، إن توقيت هذا الإخطار يقع بالكامل في يد الدولة العضو المعنية، ويمكن إجراء مناقشات غير رسمية بينه وبين الدول الأعضاء الأخرى و/أو مؤسسات الاتحاد الأوروبي قبل هذا الإشعار، ثم يقدم المجلس الأوروبي (دون مشاركة الدولة العضو المعنية) المبادئ التوجيهية للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية، بهدف التوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات محددة للانسحاب، كما يجب أن يشمل العلاقة المستقبلية للدولة العضو المنتهية مع الاتحاد (Lehte. R, 2018, P.251) ، يمتلك الاتحاد والدولة العضو التي ترغب في الانسحاب فترة عامين للاتفاق على شروط هذه الاتفاقية ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ويعتمد شكل أي اتفاق انسحاب على المفاوضات، وبالتالي لا يوجد ضمان بأن المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي سيصادقان على الشروط المقبولة، فالسيناريو المحتمل هو أن معاهدات الاتحاد الأوروبي سوف تتوقف عن التقدم إلى المملكة المتحدة عند بدء سريان اتفاقية الانسحاب، أو إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق جديد بعد عامين ما لم يكن هناك اتفاق بالإجماع على تمديد فترة التفاوض (Lehte. R, 2018, P.251)

وفي نفس السياق أشارت **تيريزا ماي** Teresa May في رسالتها إلى **دونالد دوسك** Donald Dusk أنه سيكون هناك قانون جديد "سيحول قانون الاتحاد الأوروبي إلى قانون المملكة المتحدة"، ولكن مع الشروط الإضافية "حيثما يكون عمليًا ومناسبًا" (BBC,2017, http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/29_03_17_article50.pdf)

من حيث المبدأ خلال فترة التفاوض لمدة عامين، ستظل قوانين الاتحاد الأوروبي سارية على المملكة المتحدة لأنها لا تزال أحد أعضاء في الاتحاد الأوروبي وتحتاج إلى إتباع قواعد الاتحاد، بحيث تواصل المملكة المتحدة المشاركة في الاتحاد الأوروبي كما كان من قبل، لكنها لن تشارك في المناقشات أو القرارات الداخلية للاتحاد الأوروبي بشأن انسحابها هذا من جانب بريطانيا، من جانب الاتحاد الأوروبي يتم التفاوض على الاتفاقية من قبل المفوضية الأوروبية وفقًا لمجموعة من وزراء الاتحاد الأوروبي وتختتمها حكومات الاتحاد الأوروبي"بالعمل بأغلبية محددة، بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي" .(Lehte. R, 2018, P.252)

في الوقت الحالي ليس من الواضح ما هو موقف البرلمان الأوروبي الذي يتمثل دوره أيضا في رعاية مواطني الاتحاد الأوروبي والمهاجرين خصوصا فئة العمال سواء من مواطني الاتحاد أو خارج الاتحاد، في حال تضمنت الاتفاقية مجالات سياسة مختلفة، وسوف يصنف الاتفاق على أنه "اتفاق مختلط"، ويتطلب هذا تصديقا إضافيا من قبل كل برلمان وطني من الاتحاد الأوروبي، ويجب على المرء أن يضع في اعتباره أنه لن يتم تغيير قوانين المملكة المتحدة فحسب، بل يجب أيضًا تغيير معاهدات الاتحاد الأوروبي وتعديلها وهذا يعني أن الصفقة النهائية في نهاية المفاوضات يجب أن يتم التصديق عليها من قبل قادة الاتحاد الأوروبي من خلال تصويت الأغلبية، وأغلبية البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية الـ27 الأخرى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Lehte. R, 2018, PP.252-253).

لقد أوضح قادة الاتحاد الأوروبي أن حرية مواطني الاتحاد الأوروبي في الهجرة إلى بريطانيا غير قابلة للتفاوض في الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد في 29 جوان 2016 في "براتيسلافا" بسلوفاكيا، وقد وعد قادة 27 دولة في الاتحاد الأوروبي بمناقشة حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن خريطة الطريق والإعلان الصادر في 16 سبتمبر 2016 لم يوضح رؤية أي مناقشة أو رأي حول Brexit أو الخطوات الأخرى.

يمكن الاستنتاج أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثير كبير على حرية حركة العمال المهاجرين، الأمر الذي يؤثر على العمالة في الاتحاد الأوروبي، والضرائب، والضمان الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يحتاج مواطنو الاتحاد الأوروبي الذين يرغبون في العمل أو الإقامة في المملكة المتحدة إلى عمل أو تصريح إقامة.

ينبغي التمييز بين عامل الاتحاد الأوروبي الذي يقيم في المملكة المتحدة لفترة تزيد عن 5 سنوات وأولئك المقيمين منذ أقل من 5 سنوات، لأن الشخص المقيم بالفعل في المملكة المتحدة لفترة تزيد عن 5 سنوات يمكنه تقديم طلب للحصول على تصريح إقامة دائمة في المملكة المتحدة، من ناحية أخرى الذي ستكون إقامته الحالية أقل من 5 سنوات يواجه شرط أن أصحاب العمل البريطانيين بحاجة إلى تقديم تصريح عمل منفصل، يأتي هذا المبدأ أيضًا من القانون الثانوي للاتحاد الأوروبي الذي ينظم بقاء مواطني الاتحاد الأوروبي في دولة أخرى عضو، وهو يطرح إشكال كيف سيتم تنظيم هذا في المستقبل (Lehte. R, 2018, PP.255-257). وعليه يجب أيضا أن تكون جزءا من مفاوضات Brexit والذي سيكون له أيضا تأثير على الحياة البريطانية في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

يعيش ما يقرب من 1.2 مليون مواطن بريطاني في أماكن أخرى في الاتحاد الأوروبي، يبلغ عدد سكان المملكة المتحدة 63.7 مليون نسمة منهم 5.3 مليون (8٪) غير بريطانيين، وأكثر بقليل من نصف هؤلاء 2.9 مليون (5٪) هم من أوروبا من بين هؤلاء 2.9 مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة ويعمل فيها حوالي 2.15 مليون شخص، ولذلك فنحن نتحدث هنا عن حقوق العمال المهاجرين بشكل رئيسي (BBC,2016, https://www.bbc.com/news/uk-politics-uk-leaves-the-eu-36745584)، أما الهجرة على نطاق واسع فلها عواقب على الأجور بالنسبة للمهن ذات الأجور

المنخفضة، فقد ارتبط ارتفاع في نسبة العمال المهاجرين المولودين في المملكة المتحدة بـ: 10٪ مع انخفاض بنسبة 2٪ تقريبا في الأجور (Boris Johnson, 2016.) عندما تكون الهجرة مرتفعة جدا، ووتيرة التغيير سريعة جدا من المستحيل تماما بناء مجتمع متماسك، نظرا لأنه من الصعب على الخدمات الاجتماعية مثل: المدارس والمستشفيات والإسكان والنقل مواكبة الوضع، لذلك صوتت المملكة المتحدة للمغادرة (Somerville .W, 2016) وخلف هذا واحدة من أكثر الأسباب وضوحا ضد الحركة الحرة للمهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي، وهو تصويت لإعادة السيطرة على سياسة الهجرة.

ووفقًا للقواعد الوطنية المعمول بها بشأن الهجرة يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من حيث (Furley Julia, 2016):

- ضريبة الأجور والضمان الاجتماعي كما في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لن تطبق لوائح الاتحاد الأوروبي للضمان الاجتماعي تلقائيا على البريطانيين وعلى الأشخاص الذين يعيشون في بريطانيا، ونتيجة لذلك قد يتعين تحديد تشريع الضمان الاجتماعي المعمول به عن طريق استخدام المعاهدات الثنائية ،أو باستخدام قوانين الضمان الاجتماعي الوطنية.
- ستكون الآثار القانونية الأولية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضئيلة نسبيًا بالنسبة لضريبة الدخل الشخصي ،بسبب حقيقة أن الحق في فرض الضرائب يخضع للمعاهدات الضريبية الثنائية.
- سيتعين على المملكة المتحدة تغيير تشريعات التوظيف، قد يخضع العمال إلى قواعد عمل جديدة، وقد يكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثيرا مستقبليًا على نظام المكافآت.
- قد تصبح المعاشات التقاعدية عبر الحدود قضية كبيرة، حاليا يسمح قانون الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمعاش التقاعدي ،والذي يرتبط بجميع سنوات العمل وحقوق المعاشات التقاعدية على سبيل المثال إذا كان مقدم المعاش من مواطني دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فيجب على مقدم الطلب التقدم بطلب للحصول على معاش الدولة في بلد الاتحاد الأوروبي الذي عمل فيه مقدم الطلب ثم يقوم مكتب المعاشات من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتبادل معلوماته، ولكن من غير المؤكد ما إذا كانت هذه الخيارات ستبقى بعد Brexit، لا يؤثر خروج بريطانيا Brexit على العمال والمتقاعدين فحسب، بل يؤثر أيضًا على النظام في التعليم العالي والطلاب الذين يستخدمون حقوقهم في حرية الحركة (Furley Julia, 2016).

فالعديد من المهاجرين الأوروبيين الذين يعيشون في المملكة المتحدة كانوا يقدرون بحلول أوائل عام 2015 بـ 39 ٪ من مواطني بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية في المملكة المتحدة لمدة 10 سنوات أو أكثر، و 32 ٪ آخرين كانوا يعيشون في المملكة المتحدة لمدة 5-9 سنوات، فمعظم مواطني الاتحاد الأوروبي موجودون في المملكة المتحدة لفترة كافية ويتأهلون للحصول على الإقامة الدائمة، يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي وفقا للتوجيه EC/38/2004 الحصول على إقامة دائمة بعد 5 سنوات من الإقامة المستمرة، ويمكن لمواطني المنطقة الاقتصادية الأوروبية التقدم بطلب للحصول على بطاقة الإقامة الدائمة، على

الرغم من عدم مطالبتهم بذلك يمكنهم أيضا التقدم بطلب للحصول على الجنسية البريطانية بعد 6 سنوات من الإقامة، من الناحية العملية فإن أعداد منح الإقامة الدائمة أو المواطنة منخفضة كنسبة من السكان الوطنيين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (The Migration Observatory informs debates on international migration and public policy, 2016,).

وعليه فمن الواضح أن التصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يثير تساؤلات جوهرية حول تصميم سياسات الهجرة في المملكة المتحدة، وخيارات لكيفية إدارة نظام الهجرة بعد Brexit من الحفاظ على حرية الحركة لتطبيق قواعد الهجرة الحالية خارج الاتحاد الأوروبي لمواطني الاتحاد الأوروبي، ومدى تأثير ذلك على دول الاتحاد الأوربي من جهة وكذا المهاجرين من جهة أخرى.

3. السيناريوهات والخيارات المحتملة بشأن سياسة الهجرة المستقبلية بعد Brexit:

فمن النتائج المحتملة لسياسة الهجرة المستقبلية في المملكة المتحدة بعد Brexit قبل الاستفتاء، فإنه يبدو أن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيعني أن بريطانيا تواجه خيارًا واضحًا لسياسة الهجرة، فإذا ما أرادت الاحتفاظ بالوصول إلى السوق الموحدة - إما من خلال الحفاظ على عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (مثل النرويج) أو عبر سلسلة من الاتفاقيات الثنائية (مثل سويسرا) - فستحتاج إلى قبول حرية الحركة مثل ما هو عليه الحال الآن، في نفس الوقت وكما ذكر أعلاه من الصعب رؤية نتيجة الاستفتاء على أنها أي شيء آخر غير رفض الحركة الحرة في شكلها الحالي، قد يبدو أن درجة معينة من التحكم في هجرة الاتحاد الأوروبي لأغراض العمل هي ضرورة سياسية، ومع ذلك هذا لا يزال يترك قدرا كبيرا من المرونة، وعلى وجه الخصوص من المفيد النظر في تصميم نظام جديد محتمل على جانبين منفصلين: درجة "التفضيل الأوروبي" و"تقييد النظام "(Jonathan. P, 2017,P.193)

1. <u>الخيار الأول: التفضيل الأوروبي</u>.

الخيار الأول هو ما إذا كان أي نظام جديد ينبغي أن يمنح معاملة تفضيلية إلى مواطني الاتحاد الأوروبي (ويفترض أنهم من سكان المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، بالمقارنة مع أولئك القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي على نحو التالي (Jonathan. P, 2017,P.194) :

- إن النظام "غير التمييزي" كما وعدت به إجازة التصويت أثناء حملة الاستفتاء، سيطبق ببساطة نفس النظام على مواطني الاتحاد الأوروبي والمواطنين غير الأوروبيين، في الوقت الحاضر يعني هذا نظامًا مقيدًا نسبياً للعمال المهرة مع بعض الحصص،
- على النقيض من ذلك فإن نظام "الحركة الحرة الموضوعة" سيحافظ على قدر كبير من درجة التنقل الحالية للعمالة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربما مع بعض المتطلبات السنوية أو الشهرية (الحصول على عرض عمل قبل الانتقال، القيود المفروضة على مزايا المنافع والحصول على الخدمات العامة).

2. <u>الخيار الثاني: سياسة تحررية أو تقييدية.</u>

الخيار الثاني الذي تواجهه الحكومة هو ما إذا كانت السياسة يجب أن تكون ليبرالية أو مقيدة نسبيا، فالملاحظ أنه من الممكن من الناحية النظرية إلغاء حرية الحركة تمامًا - أي الانتقال إلى نظام يعامل مواطني الاتحاد الأوربي وغير الأوروبيين بنفس الطريقة - في حين يجعل النظام بشكل عام أو أكثر ليبرالية من النظام الحالي، وبالمثل فإن تطبيق النظام الحالي للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي على الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى نظام أكثر تقييدا بكثير مما هو عليه في الوقت الحالي، ومن البدائل الأكثر ليبرالية "المواءمة الهبوطية"، أي أن النظام الجديد للهجرة ذات الصلة بالعمل سيكون أقل تقييدا من ذلك الذي ينطبق حاليًا على مواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي (رغم أنه من الواضح سيكون أكثر تقييدًا لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين تنطبق عليهم حرية الحركة حاليًا) (Jonathan. P, 2017,P.194)، وهذا يعني أن الهجرة استمرت في الارتفاع بمستويات عالية نسبيا، ومع ذلك يمكن دعم إعادة التوازن من الوظائف غير الماهرة إلى الهجرة الماهرة، وكذلك من الاتحاد الأوروبي إلى الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي، تهدف السياسة التقييدية إلى تقليل الهجرة، وفي الوقت الحالي يبدو أن هذا هو الخيار المفضل للحكومة، فقد استبعدت رئيسة الوزراء تيريزا ماي أي تحرير للقواعد المطبقة على المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي بل اقترح المزيد من القيود على الطلاب الأجانب على سبيل المثال (Jonathan. P, 2017,P.195) .

إن العواقب الاقتصادية لإنهاء أو تقييد حرية الحركة مع الحفاظ على قواعد أخرى أو تشديدها في الوقت نفسه ستكون أمراً بالغ الأهمية، وتوقع مسؤول الميزانية في نوفمبر 2016 حدوث تدهور كبير في مركز الحكومة نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بسبب التخفيضات المفترضة في تدفقات الهجرة، وبالنظر إلى التأثيرات الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً يقدر كل من Jonathan Portes and Giuseppe Forte أن التخفيضات الناجمة عن Brexit بسبب الهجرة سيخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6٪ إلى 1.2٪ خلال نفس الفترة (Jonathan. P, Giuseppe. F,2016, P.07) .

يؤدي الانخفاض في صافي الهجرة إلى انخفاض إجمالي عدد السكان بنسبة 0.15٪ ونصيب المهاجرين من السكان في سن العمل بنسبة 0.20٪ (الغالبية العظمى من المهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة هم من البالغين)، وهذا من شأنه أن يقلل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.1 ٪، والناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.3 ٪. (Jonathan.P, Giuseppe,F,2016,P12).

يمكننا تقدير التأثير المحتمل للانخفاضات في هجرة الاتحاد الأوروبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى غاية 2020، وهي نفس الفترة الزمنية المستخدمة في تحليل وزارة الخزانة مقارنةً بفترة عكسية حيث تظل هجرة الاتحاد الأوروبي ثابتة، حيث لوحظ أنه على الرغم من أن التأثير الرئيسي هنا يأتي من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وخاصة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، فإن التوقعات قصيرة الأجل تعكس أيضًا التطورات الاقتصادية في المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى، لذلك لا يعزى بشكل حصري إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وعليه تم توقع نتيجتين **الأولى** سيكون التأثير هو تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين حوالي 0.63 ٪ إلى 1.19 ٪ ، في حين سيتم تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين حوالي 0.22 ٪ و 0.78 ٪، أما النتيجة **الثانية** فإن نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد تصل إلى 1.16٪ (Jonathan.P, Giuseppe,F,2016,PP12-13).

أما على المستوى القطاعي فإن عواقب القيود المفروضة على بعض الصناعات التي تعتمد على الهجرة من داخل الاتحاد الأوروبي إلى وظائف منخفضة المهارات ستكون كبيرة للغاية على الأقل من الناحية النظرية، في حين أن القيود من شأنها أن تقلل النمو على المدى القصير، فقد يؤدي ذلك إلى استغلال الوقت الإضافي في تحفيز الاستثمار أو التدريب الذي يعزز الإنتاجية، ومع ذلك هناك القليل أو لا يوجد دليل على أن الاستخدام المهني أو القطاعي للعمالة المهاجرة الذي يرتبط بمستويات أقل من التدريب، وقد ركزت أبحاث أخرى على الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمهارات ذات المستوى الأعلى، ولكن لها نتائج مشابهة في القطاعات ذات الأجور المنخفضة، يبدو أن صعوبة استقطاب الشباب والاحتفاظ بهم يشكلان ديناميكية للتدريب وليس توافر المهاجرين (Nathan. H,2016, PP.06-09 (Heather. R, .

إضافة لهذين الخيارين هناك نماذج أوربية أخرى يمكن أن تستفيد أو تلجأ إلها بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوربي، من أجل التوفيق بين رؤى الاتحاد الأوربي والرؤية البريطانية حول المهاجرين كحل وسط بين الطرفين هناك مجموعة من السيناريوهات المحتملة توضح العلاقة المستقبلية بينهما:

1. **السيناريو الأول**: الخروج البريطاني الناعم من الاتحاد الأوربي وانعكاساته على المهاجرين.

هناك نموذجين متصلين بالاحتمالات الحالية للاتحاد الأوروبي من أجل خروج بريطانيا الناعم بالنسبة للمهاجرين الأوروبيين، حيث يحتفظون بأشكال العضوية والارتباط بالاتحاد الأوروبي ومؤسساته الاقتصادية، وبالتالي يسمح بدرجات أكبر من حرية الحركة.

أ. <u>النموذج 01: المنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج وأيسلندا ولخنشتاين</u>

لدى بريطانيا خيار حماية الوصول إلى السوق الموحدة من خلال عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) التي تحتوي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة تحت اسم الرابطة الأوربية للتجارة الحرة (EFTA)، مثل النرويج وأيسلندا وليخنشتاين يقدم أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي مساهمات مالية، ويتأثرون بقانون الاتحاد الأوروبي بسبب الأنظمة التي أيدتها محكمة التجارة الحرة الأوروبية .I, (Ntampoudi 2017, P.257)، والأهم من ذلك في إشارة إلى الهجرة مطلوب من أعضاء دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية غير التابعة للاتحاد الأوروبي قبول المبادئ الأربعة لحرية الحركة والتنقل، سيتيح هذا القانون المزيد من حقوق الإقامة في الاتحاد الأوروبي لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يمكنهم مواصلة العيش والدراسة والعمل في المملكة المتحدة (Menon. A, Brigid. F, 2016, P.07)، وتلتزم مسبقًا من حيث المبدأ باعتماد جميع قوانين السوق الموحدة المستقبلية، وفي الواقع تخضع (بشكل غير مباشر) إلى فقه

محكمة العدل الأوروبية (ECJ) (Menon. A, Brigid. F, 2016, P.08)، إن الالتزام المسبق باعتماد قانون السوق الموحدة المستقبلي يجعل اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية ديناميكية وليست ثابتة، حيث تساهم الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيضًا في دعم الاتحاد الأوروبي للدول والمناطق الأقل نمواً في الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك فإن هذا النموذج لن يترك بريطانيا قادرة على التأثير في الإصلاحات المستقبلية فيما يتعلق بالحد من الهجرة، تمكنت ليختنشتاين من إجراء مفاوضات مسبقة مع الاتحاد الأوروبي لمنح الحق في فرض قيود كمية على المهاجرين الأوروبيين، ومع ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن ليختنشتاين أصغر بكثير من المملكة المتحدة وتتلقى أعدادًا أقل بكثير من المهاجرين الأوروبيين، فيبدو من غير المحتمل أن يمنح الاتحاد الأوروبي بريطانيا نفس الحقوق (Ntampoudi .I, 2017, P.258)، قد يكون خيار المنطقة الاقتصادية الأوروبية الأكثر تفاؤلا ومرضيا بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة، حيث لن تتأثر حقوقهم في الاتحاد الأوروبي سلبا (Speech Prime Minister Theresa May, 2017)، ومع ذلك فإن الاحتمالية الحالية تبدو غير واضحة بما أن التطورات الأخيرة تشير إلى أن بريطانيا لن تسعى للوصول إلى السوق الموحدة، كما ذكرت رئيسة الوزراء Theresa May في خطاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ب. <u>النموذج 02: رابطة التجارة الحرة الأوروبية سويسرا</u>

في عام 1992 رفض استفتاء سويسري الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ومنذ ذلك الحين كانت سويسرا تتاجر مع الاتحاد الأوروبي من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالقطاعات المحددة، وبالتالي يمكن أن تكون مسألة حرية تنقل الأشخاص موضوع مفاوضات واتفاقات محددة (Doherty. M, 2016, P.384) على الرغم من أن سويسرا ليست عضوًا في المنطقة الاقتصادية الأوربية، إلا أنها عضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (ولديها اتفاقية منفصلة مع الاتحاد الأوروبي بشأن حرية حركة الأشخاص بصفتها إحدى الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (Moagar. S and others, 2015, P.37)، تقدم سويسرا بعض المساهمات المالية إلى الاتحاد الأوروبي والتكاليف التشغيلية لبرامج الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المساهمة في النفقات الإدارية للمفوضية الأوروبية والتي تتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي للعضو، وهي أصغر من الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية في حين يتعين عليها أن تتبع جزئياً بعض لوائح الاتحاد الأوروبي للأغراض التجارية (Moagar. S and others, 2015, P.37)، وفيما يتعلق بهجرة الإتحاد الأوربي فقد قبلت سويسرا في عام 1999 حرية التنقل الحر على الأشخاص، ولكن في حالة صعوبات اقتصادية واجتماعية خطيرة يمكن للبلاد اتخاذ تدابير لتنظيم تدفق المهاجرين.

وفي هذا الصدد انتقد **دفيد كاميرون** David Cameron في مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي قبل الاستفتاء البريطاني، أن إتباع هذه الإجراءات ستكون غير فعالة في تلبية المطالب العامة فيما يتعلق بالحد من المهاجرين، وبالتالي فإن اتفاقية كهذه من المحتمل ألا تكون ذات صلة بالمفاوضات بعد الاستفتاء،

تشير التطورات الأخيرة في سويسرا إلى أن بعض التنازلات يمكن أن تقدمها بريطانيا في المستقبل، في عام 2014 أسفر استفتاء سويسري عن رفض الهجرة الجماعية من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، لكن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول فرض حدود كمية على الهجرة من خلال بند ضمانات جاء بالمماطلة ولم يتم تنفيذ السياسات أبدًا (Emerson. M, 2016, P.03)، في مرحلة لاحقة أصدرت الحكومة السويسرية قانونا يفضل توظيف السكان المحليين في وظائف جديدة وتم توسيع نطاقه ليشمل المقيمين في الاتحاد الأوروبي، في حين كان القصد من هذا القانون هو التوصل إلى حل وسط مع الاتحاد الأوروبي وحل التوترات في العلاقات السويسرية الأوروبية (Emerson. M, 2016, PP.02-03) ، وهذا يشير ضمنيا إلى أن بريطانيا يمكن أن تختار تسهيل إجراءات إقامة المهاجرين الأوربيين في المملكة المتحدة، ومع ذلك فإن هذا سيضر بالضرورة بالمهاجرين الأوروبيين الذين وصلوا في وقت لاحق إلى المملكة المتحدة، وعلى هذا النحو فإن المثال السويسري يمكن أن يكون فقط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Ntampoudi .I, 2017, P.259)، ولكن يبدو في النهاية أنه من المشكوك فيه هو مدى قبول هذا النموذج وهو شك يقلل من إمكانية قبول هذا الخيار.

2. **السيناريو الثاني**: الخروج البريطاني الصعب من الاتحاد الأوربي وانعكاساته على المهاجرين.

وبمجرد أن نبتعد عن أي شكل من أشكال العضوية، أي المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فإن بريطانيا في وضع يسمح لها بإعادة تحديد سياسة الهجرة الخاصة بها وللتحكم أكبر في المهاجرين من الاتحاد الأوروبي (Thielmann.E, Schade.D, 2016, P.146)، إن ترك الاتحاد الأوروبي والتخلي عن مبدأ حرية الحركة سيؤدي حتمًا إلى تغييرات كبيرة في نظام الهجرة البريطاني.

لقد كان السؤال لماذا يأتي المهاجرون إلى المملكة المتحدة أحد الأسئلة الأساسية الكامنة وراء النقاش حول حرية التنقل والهجرة في سياق المملكة المتحدة هو سبب وصول المهاجرين إلى البلاد وما الذي يمكن فعله لإدارة تدفقات المهاجرين أو التحكم فيها أو الحد منها بشكل أفضل، غالبًا ما يسمع المرء أن المهاجرين ينجذبون إلى نظام الرعاية الاجتماعية السخي في المملكة المتحدة وأن كبح هذا "التأثير المغناطيسي" لمنافع الرعاية الاجتماعية هو مفتاح أي جهد لتنظيم الهجرة بفعالية، ففي رسالته إلى دونالد تاسك Donald Tusk في 10 نوفمبر 2015 أوضح ديفيد كاميرون David Cameron أن حكومته تريد تقليل عدد المهاجرين القادمين إلى المملكة المتحدة وذكر أنه "يمكننا تقليل تدفق الأشخاص القادمين من داخل الاتحاد الأوروبي عن طريق الحد من السحب الذي يمكن لنظام الرفاهية لدينا أن يمارسه في جميع أنحاء أوروبا"" (Thielmann.E, Schade.D, 2016, P.143).

<u>النموذج 01: الاتحاد الجمركي تركيا وأندورا وسان مارينو</u>

يمكن أن تختتم المفاوضات النهائية باتفاق على عضوية الاتحاد الجمركي على غرار تركيا وأندورا وسان مارينو (Moagar. S and others, 2015, P.37)، ومع ذلك في هذه الحالة لن تكون بريطانيا قادرة على التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها مع الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، في حين أن الأخيرة تجري مفاوضات مستمرة مع شركاء تجاريين مهمين مثل الولايات المتحدة واليابان

والهند (Emerson. M, 2016, P.05)، هذا الخيار أقل جاذبية بالنسبة لبريطانيا خاصة وأن إحدى أولويات الحكومة البريطانية هي تأمينها اتفاقيات التجارة الحرة مع دول ثالثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (Goodwin. A, 2016, P.09)، ولكن في حالة وجود هذا الخيار لن تكون هناك حاجة إلى المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوربي، ويمكن استمرار التجارة مع الاتحاد الأوربي بدون تعريفة جمركية، والأهم من ذلك أن بريطانيا لن تحتاج إلى قبول الهجرة المولدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Moagar. S and others, 2015, P.40).

أ. النموذج 02: منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة أوكرانيا وجورجيا ومولدوفيا

هذا النموذج غالبًا ما تم تجاهله في الأدبيات الأكاديمية وهو مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة DCFTA على أساس اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة مثل أوكرانيا وجورجيا ومولدوفيا، وتشمل الاتفاقيات درجة عالية من الوصول إلى السوق الموحدة لجميع الحركات باستثناء الأفراد (Emerson. M, 2016, P.07)، وبقدر ما تقدر بريطانيا الوصول إلى السوق الموحدة والحد من الهجرة فوق كل الاعتبارات الأخرى، فإن هذا النموذج سيكون مرضياً للغاية بالنسبة للجانب البريطاني، ومع ذلك فإن التخلي عن مبدأ حرية الحركة للأشخاص سيكون غير مرغوب فيه بالنسبة للاتحاد الأوروبي وضار لرعايا الاتحاد الأوروبي في بريطانيا، وبالنظر إلى أن رئيسة الوزراء قد ذكرت أن هدف بريطانيا هو تحقيق "اتفاقية تجارة حرة شاملة وجريئة وطموحة وجديدة" مع الاتحاد الأوروبي، فمن المحتمل أن تقوم بريطانيا بإتباع مثل هذا النموذج، وبالتالي يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي أن يكونوا محرومين بشدة بمثل هذا الاتفاق (Ntampoudi .I, 2017, PP.260-261).

على الرغم من أن العديد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي يؤكدون على عدم قابلية الحريات الأربع للتجزئة (Christof. R, 2016)، فإن اتفاقيات الشراكة هذه تقلل بوضوح من هذه المزاعم، ربما يتساءل المرء عن انتقائية الاتحاد الأوروبي هنا مشيراً إلى عدم الاستعداد لتلقي تدفقات كبيرة مفترضة من المهاجرين من بلدان أوروبا الشرقية (Emerson. M, 2016, P.08)، وعلى نطاق أوسع فإن الإشارة المحدودة لهذا النموذج كخيار محتمل لبريطانيا تبدو غير عادية في ضوء مزاياها الظاهرة للأهداف البريطانية، يمكن للمرء أن يفترض أن هذا الإغفال قد يرجع إلى عدم رغبة بريطانيا في أن ترتبط بشكل رمزي بالنماذج التي تم تصميمها للدول التي ينظر إليها بطريقة نمطية على أنها متخلفة من حيث النمو أو مزقتها الحرب، أو ببساطة أن حقيقة هذه الاتفاقيات جديدة تمامًا وغير مختبرة ومع ذلك لم يتم توقيعها إلا في عام 2016، إلا أنه يمكن أن تكون اتفاقية التجارة الحرة واحدة من أوراق التفاوض لبريطانيا للضغط على الاتحاد الأوروبي لمنح منافع تجارية شاملة، دون وجود أرضية أخلاقية لا تقبل المساومة للمطالبة بحرية حركة المهاجرين(Ntampoudi .I, 2017, P. 261).

ب. النموذج 03: منظمة التجارة العالمية: "بريطانيا العالمية"

في أقصى حدود خيارات خروج بريطانيا التي قد تكون نتيجة عدم الوصول إلى اتفاق خلال المفاوضات، يمكن لبريطانيا أن تعتمد فقط على عضويتها الحالية في منظمة التجارة العالمية (Goodwin.

(A, 2016, P.11، هذا الخيار سيتركها دون الدخول إلى السوق الموحدة وفرض رسوم جمركية على البضائع المتداولة مع الاتحاد الأوروبي (Menon. A, Brigid. F, 2016, P.07) على الرغم من أن بريطانيا لن تحتاج إلى إتباع قانون الاتحاد الأوروبي، إلا أن منتجاتها المتداولة مع الاتحاد الأوروبي ستظل بحاجة إلى الوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي، في حين أن الشركات البريطانية ستحتاج إلى التجارة بنفس الحواجز غير التعريفية التي تتفق معها جميع الدول الثالثة التي ليس لها اتفاق تفضيلي مع تجارة الاتحاد الأوروبي ضمن هذا النظام (Goodwin. A, 2016, P.15)، وعليه فلن تكون بريطانيا ملزمة بالامتثال لحرية تنقل المهاجرين، ويمكنها المضي في فرض الحواجز على هجرة الاتحاد الأوروبي.

يبدو من المشكوك فيه أن مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تؤدي إلى عدم التوصل إلى اتفاق، فقد أعلنت رئيسة الوزراء **تريزا ماي** Theresa May أن "لا صفقة لبريطانيا أفضل من صفقة سيئة بالنسبة لبريطانيا"، ومع ذلك لا يمكن أن تعني أية اتفاقيات واضحة حول القضايا الأساسية للتفاوض "صفقة سيئة" لمواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة (Speech Prime Minister Theresa May, 2017)، بما أن "بريطانيا العالمية" تبدو وكأنها أصبحت الشعار الوطني الجديد للعرف الدولي المستقبلي لبريطانيا، فقد تؤدي المفاوضات غير الناجحة إلى تخلي بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي للعالم.

لم تكن علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي سهلة أبداً، ولكن كما يقترح Brexit تصبح هذه العلاقة أكثر توترًا خلال السنوات القليلة الماضية، فالاتحاد الأوروبي مر بأكثر الفترات صعوبة، ففي حين أن مطالبات السيادة الوطنية، والمعارضة الأوروبية والأصوات المناهضة للهجرة قد أثيرت في أوروبا كرد فعل على الأزمات الاقتصادية والأمنية كان الاستفتاء البريطاني هو الحاسم، إذا كانت هجرة الأوروبيين هي إحدى القضايا الرئيسية في هذا النقاش السياسي، فإن الحكومة البريطانية مسؤولة ومطالبة عن إجراء تخفيض في أعداد المهاجرين الأوروبيين القادمين إلى المملكة المتحدة، وفي الواقع أدى هذا إلى خلق قدر كبير من عدم اليقين والتكهنات حول مستقبل سياسة الهجرة البريطانية ومصير مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة.

بالرغم من عدم اليقين فيما يتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أننا يجب أن نفهم عدم اليقين كنتيجة معينة في حد ذاته، لأن هذا هو الشرط الذي يحدد تواجد العديد من المهاجرين الأوروبيين في المملكة المتحدة في الوقت الحالي، علاوة على ذلك ونظراً للطابع غير المسبوق لمفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قد يتم تعليق هذه اللحظة لتستمر لعدة سنوات مما يولد مشاكل مختلفة للمهاجرين، وقد أدى قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى ظهور نقاط غامضة لا يزال يتعين التفاوض بشأنها، وعليه فإن اليقين الوحيد هنا هو عدم اليقين حيث يبدو أن كل شيء يعتمد على مدى توافر الإرادة السياسية لكل من المفاوضين البريطانيين والأوروبيين.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمثل ضربة لبعض المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبي ومبادئها مثل تلك الخاصة بحرية الحركة ومواطنة الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي قد توسعت على مر السنين، إلا أن Brexit وضعت هذه الحقوق موضع شك بالنسبة

لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة، في حين اكتسب المفهوم القانوني لـ "الحقوق المكتسبة" زخما كبيرا في مناقشة Brexit، ما يعني ضمنا أن الحقوق الممنوحة سابقا لا يمكن سحبها في سياق حقوق الإقامة المهددة فإن الطريق الرسمي الوحيد لتأمين حق الإقامة في المملكة المتحدة المتاح لمواطني الاتحاد الأوروبي هو طلب الإقامة الدائمة.

نظرا لأن مستقبل مواطني الاتحاد الأوروبي يعتمد على نتائج مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن العديد من نماذج مشاركة الدول غير الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي يمكن أن تساعدنا في فهم نماذج ما بعد Brexit وآثارها على حرية حركة المهاجرين، يمكن تصنيف نماذج بما يتماشى مع الاختلاف بين Brexit الناعمة والصعبة، ضمن فئة Brexit الأولى يتم فحص دراسات الحالة الخاصة بالعضوية في EEA المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA، ومن الملاحظ أن هذه الخيارات تقدم مجالًا كبيرًا للحفاظ على حرية حركة المهاجرين، لذلك من شأنه ضمان حقوق مهاجري الاتحاد الأوروبي لمواصلة الإقامة في بريطانيا، ومع ذلك يتم فحص خيارات Brexit الصعبة أيضًا بالنظر إلى سيناريوهات الاتحاد الجمركي ومنظمة التجارة العالمية، وتم التوصل إلى أن الأخيرين ربما يشكلان أكثر النماذج جاذبية لبريطانيا في محاولاتها لبناء هوية دولية جديدة لنفسها باعتبارها "بريطانيا عالمية" تتاجر مع العالم، ومع ذلك بما أن هذه الخيارات لا تسمح بنطاق واسع للحركة الحرة، فمن المتوقع أنها ستقلل بشدة من قدرة مواطني الاتحاد الأوروبي على البقاء في المملكة المتحدة، وقد يؤدي ذلك إلى تعادل المهاجرين الأوروبيين مع المهاجرين غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه في الواقع أن يخضع الأول لنفس سياسات الهجرة المتزايدة التقييد التي تنطبق على هذا الأخير.

يبدو أن الإجابة على مخاوف كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تنقل المهاجرين عبر الحدود تكمن في مزيج من دعم الدولة لأولئك الذين يخسرون، والتدخل التنظيمي لمنع استغلال أولئك الذين يتحركون، قد يعني الاعتراف بهذا حتى الآن على حد تعبير تشرشل Churchill "أن هذه ليست النهاية، أو حتى ليست بداية النهاية، ولكنها ربما تكون مجرد "نهاية البداية" (Doherty. M, 2016, P.386).

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن هناك شكوك حول القواعد التي ستنظم هجرة مواطني الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة وهجرة مواطني المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، فالترتيبات النهائية تعتمد على ما تستطيع المملكة المتحدة وما لا تستطيع التفاوض به مع بقية الاتحاد الأوروبي، كما أن التنبؤ بكيفية تطور هذه المفاوضات يعتبر صعبا نوعا ما، فالترتيبات الخاصة بتنظيم تدفق المهاجرين يمكن أن تختلف من نموذج لآخر شرط أن لا تتأثر فيه حرية التنقل إلى حد كبير بمعايير الاختيار القوية من النوع المفروض حاليًا على المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي ، وبالمثل يمكن منح حقوق الإقامة لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون حاليًا في المملكة المتحدة من خلال إجراء مرن لا يتطلب منهم سوى تقديم دليل على التواجد الفعلي في البلد قبل تاريخ محدد.

قد تكون النتائج الاقتصادية لبريكسيت أكثر صلة بتدفقات الهجرة من وإلى المملكة المتحدة أكثر من التغييرات المحتملة في سياسة الهجرة التي تمت مناقشتها أعلاه، يتوقع العديد من الاقتصاديين أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى عواقب اقتصادية سلبية وكبيرة على المملكة المتحدة، وعليه فمن المبكر للغاية معرفة ما إذا كانت هذه التنبؤات ستثبت دقتها، حيث يتوقف ذلك على الاتفاق النهائي بين المملكة المتحدة وبقية الاتحاد الأوروبي، فالتدهور الاقتصادي سيجعل البلاد أقل جاذبية للمهاجرين الحاليين والمحتملين، ويمكن أن يؤدي انخفاض وارتفاع مستويات الهجرة إلى تقليل الضغط العام من أجل فرض قيود صارمة على حرية حركة العمال من الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك تشير التوقعات إلى أن تدفقات الهجرة إلى المملكة المتحدة ستبقى مرتفعة نسبيًا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ويشير هذا إلى أن الهجرة من المحتمل أن تظل مشكلة سياسية رئيسية في المملكة المتحدة بعد فترة طويلة من مغادرة المملكة الاتحاد الأوروبي، وكيفية اختيار النموذج الأفضل الذي يضمن امتيازات كلا من طرفي المعادلة.

الإحالات والمراجع:

1. *Bijsmans Patrick,Charlotte Galpin, Benjamin Leruth, (2017),"'Brexit' in transnational perspective: an analysis of newspapers in France, Germany and the Netherlands", Comparative European Politics, UK: Palgrave Macmillan, vol 15, (05)*
2. *Cap Piotr,(2017), The Language of Fear Communicating Threat in Public Discourse, UK: Palgrave Macmillan, 2017.*
3. *The New Statesman, (2013), "David Cameron's speech on the EU", Available at site web 19/07//2018 time 21:20 P.M, https://www.newstatesman.com/politics/2013/01/david-camerons-speech-eu-full-text*
4. *Todd John, (2015),"The British Self and Continental Other A Discourse Analysis of the United Kingdom's Relationship with Europe", ARENA Report No 1/15, Centre for European Studies University of Oslo.*
5. *The Spectator, (2013), "Nigel Farage's speech at the UKIP conference", Available at site web 20/07/2018 time 11:28 a.m https://www.spectator.co.uk/coffeehouse/2013/09/nigelfaragesspeech-fulltext-and-audio/*
6. *Piotr Cap, (2017), The Language of Fear Communicating Threat in Public Discourse, UK: Palgrave Macmillan.*
7. *Carlos Vargas-Silva,(2016),"EU Migration to and from the UK After Brexit", Intereconomics, Vol 51, (05).*
8. *Lehte Roots,(2018), "Impact of the Article 50 of TEU on Migration of the EU Workers in Case of Brexit", in book Brexit History, Reasoning and Perspectives, Springer International Publishing.*
9. *Article 50 on Treaty European Union, Official Journal of the European Union, C 326/1, 26/10/2012.*
10. *Lehte Roots,(2018),"Impact of the Article 50 of TEU on Migration of the EU Workers in Case of Brexit",in book Brexit History, Reasoning and Perspectives, Springer International Publishing.*
11. *"Teresa May's letter to Donald Tusk"(2017), Available at sit web 20/07/2018 time 21:12 p.m http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/29_03_17_article50.pdf.*

12. BBC,(2016), "Reality Check: How many EU nationals live in the UK?", Available at site web, 22/07/2018 time 13:14 a.m, https://www.bbc.com/news/uk-politics-uk-leaves-the-eu-36745584
13. Boris Johnson,(2016),"Does a 10% rise in immigration lead to a 2% reduction in wages?", (2016),look site web, 22/07/2018 time 13:28 a.m, https://fullfact.org/immigration/does-immigration-reduce-wages/
14. Will Somerville,(2016),"Brexit:The Role of Migration in the Upcoming EU Referendum", migration policy institute.
15. Julia Furley,(2016),"Brexit: What will be the effect on Dentistry?", Available at site web, 22/07/2018 time15:08 p.m, https://www.linkedin.com/pulse/brexit-what-effect-dentistry-julia-furley.
16. The Migration Observatory informs debates on international migration and public policy, (2016), "What would UK immigration policy look like after Brexit? (Pre-referendum)", Available at site web 22/07/2018 time 16:36, https://migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/commentaries/uk-immigration-policy-look-like-brexit/
17. Jonathan Portes,(2017), "Immigration and the UK–EU Relationship", in book The Economics of UK–EU Relations From the Treaty of Rome to the Vote for Brexit, uk: Palgrave Macmillan.
18. Jonathan Portes, Giuseppe Forte, (2016)"The Economic Impact of Brexit-induced Reductions in Migration", National Institute of Economic and Social Research.
19. Heather Rolfe, Nathan Hudson-sharp,(2016),"The impact of free movement on the labour market: case studies of hospitality, food processing and construction", Report from Migration Advisory Committee.
20. Ioanna Ntampoudi,(2017),"Post-Brexit Models and Migration Policies: Possible Citizenship and Welfare Implications for EU Nationals in the UK", in book After Brexit Consequences for the European Union, UK: Palgrave Macmillan.
21. Menon Anand, Brigid Fowler,(2016), "Hard or Soft? fte Politics of Brexit", National Institute Economics Review, vol 238, (01).
22. Speech Prime Minister Theresa May,(2017),"The government's negotiating objectives for exiting the EU", (2017), Available at site web 25/07/2018 time 15:46 p.m https://www.gov.uk/government/speeches/the-governments-negotiating-objectives-for-exiting-the-eu-pm-speech
23. Doherty Michael,(2016),"through the Looking Glass: Brexit, Free Movement and the Future", King's Law Journal, vol 27, (03).
24. Moagar Simona-Poladian and others,(2015),"Brexit: The Economic and Political Impact of a Possible Withdrawal of Great Britain from the European Union", Global Economic Observer, vol 03, (02).
25. Emerson Michael,(2016),"Which Model for Brexit?", CEPS Special Report, Centre for European Policy Studies, No147.
26. Eiko Thielemann, Daniel Schade,(2016),"Buying into Myths: Free Movement of People and Immigration", The Political Quarterly, vol 87, (02).
27. Andrew Goodwin,(2016),"Brexit — velvet divorce or messy breakup?", Oxford Economics, vol 40, (04).
28. Roos Christof,(2016),"The Brexit and EU Freedom of Movement: Legal Uncertainty on Both Sides of the 'Border"', Policy Brief, Issue 2016/7, Institute for European Studies, Vrije Universiteit Brussel.
29. Doherty Michael,(2016),"through the Looking Glass: Brexit, Fre Movement and the Future", King's Law Journal, vol 27, (03).

30. أوروبا القارية مصطلح يعني قارة أوروبا بمعزل عن الجزر الأوروبية المجاورة في الاستخدام الإنكليزي البريطاني للمصطلح فإنه يدل على أوروبا عدا بريطانيا و جزيرة مان و جزر القنال وإيرلندا و أيسلندا، أما التعريف العام للمصطلح أن "أوروبا القارية" هي الكتلة البرية مستثنية المملكة المتحدة و أيرلندا و أيسلندا. كما تستثنى دولتان أخريان هما مالطا و جمهورية قبرص. رغم ذلك تختلف دلالات التسمية وفقاً للمنطقة الأوروبية التي تستخدمها فبعض التعاريف تتوسع بها أوروبا القارية لتضم حدودها الجغرافية، و بالتالي أمماً في المناطق المرتفعة في جبال الأورال و القوقاز.